المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 22-09-2007
الصفحـات : 14
العـــدد : 18582
المسلسل : 66

اليوم الوطني

ملف صحفي

الصحة في قلب النهضة الحضارية والتنمية المستمرة في المملكة

نقلة نوعية في الخدمات الصحية تدفع المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة

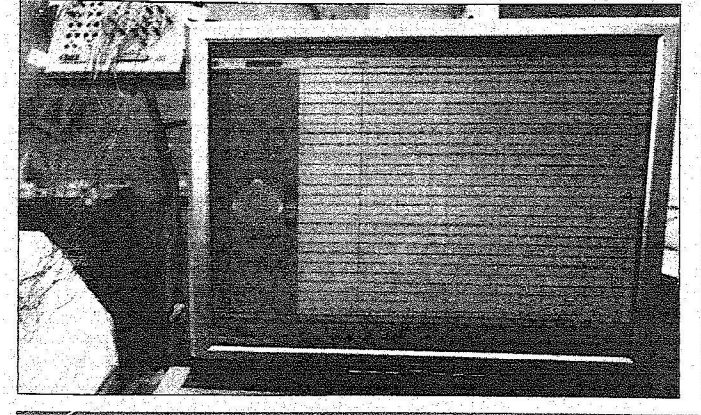

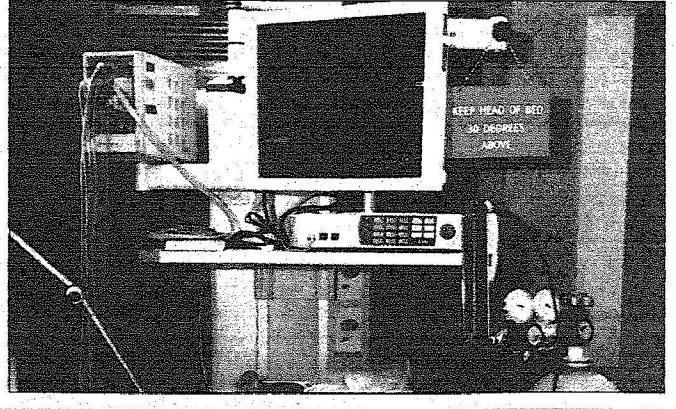

٣٧٩ مستشفى والسعة السريرية ٥٣١٩٢ سريراً

المصـــــدر : البلاد

التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 18582

الصفحـات : 14 المسلسل : 66

الرياض - واس

الصحة على رأس الخدمات التي تقدمها الدولة رعاها الله وتشهد باستمرار تطويرا في إطار النهضة الحضارية والتنمية المستمرة لكل البنى التحتية والخدماتية في المملكة العربية السعودية حيث خطى الخدمات الصحية كغيرها من الخدمات الحيوية والضرورية بكل رعاية واهتمام من ولاة الأمر حفظهم الله.

ويطل علينا تاريخ توحيد المملكة في ذكرى اليوم الوطني ونحن نشهد نقلة نوعية في الخدمات الصحية بالمملكة العربية السعودية كما وكيفا في كافة المستويات الوقائية والعلاجية والتشخيصية والتأهيلية وذلك بشهادة ذوي الشأن والخبرة على الصعيد الدولي حيث صنفت المملكة في التقارير الدولية ومنها التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بأنها في مصاف الدول المتقدمة من حيث المستوى المتقدم في أنظمة الرعاية الطبية وأساليب تقديم الخدمات الصحية المعمول بها في البلاد على مستوى العالم العربي.

وسجلت الإحصائيات في هذا المجال دلالة واضحة على مقدار التطور الذي شهده قطاع الخدمات الصحية بكل مستوياته حيث حققت الخازات متميزة في كافة المنشآت الصحية ومنها أن عدد المستشفيات بالمملكة العربية السعودية حتى العام ١٤٢٧هـ بلغ "٣٧٩" مستشفى بزيادة قدرها "٤٨" مستشفى عن عام ١٤٢٢هـ منها "٢١٨" مستشفى عاما وتخصصيا تابعا لوزارة الصحة حيث بلغت السعة السريرية "٥٣١٩٢" سريراً بزيادة وصلت "٦١٧٤" سريراً عن عام ١٤٢٢هـ فيما بلغ عدد الأسرة بمستشفيات وزارة الصحة "٣٠٤٨٩" سريراكما قد ارتفع عدد المراكز الصحية حتى العام ١٤٢٧هـ "١٩٠٥" مراكز صحية بوزارة الصحة فيما بلغ عدد المستشفيات بالقطاع الخاص "١٢٣" مستشفى و"١٠٥٥" مستوصفا و"٤٠٧" عيادات خاصة بالإضافة إلى "٤٤٧٦" صيدلية بالقطاع الخاص - ويبلغ اجمالي عدد الأطباء العاملين بالمرافق الصحية في المملكة حتى العام ١٤٢٧هـ "٤٣٣٤٨" طبيباً منهم ٢٠٤١٩ طبيباً يعملون بوزارة الصحة و ٩٣٤٣ طبيباً بالقطاعات الصحية الحكومية الأخرى و١٣٧٨٦ بالقطاع الخاص- وصل اجمالي عدد التمريض بالمملكة حتى العام ١٤٢٧هـ إلى "٧٩٩٩٤" ممرضاً وممرضة منهم ٤٢١٢٨ يعملون بوزارة الصحة و٢٩٩١٣ ممرضا بالقطاعات الحكومية الأخرى و١٧٤٥٣ ممرضا بالقطاع الخاص ارتفع اجمالي عدد الفئات الطبية المساعدة بالمملكة حتى العام ١٤٢٧هـ إلى "٤٥٩٧٣" فنيا وأخصائيا منهم ٢٤٢٣٩ يعملون بوزارة الصحة و١٤١٧٣ بالقطاعات الحكومية الصحية الأخرى و٧٠٦١ بالقطاع الخاص.

انجازات متعددة واستراتيجية شاملة

وحققت وزارة الصحة خلال العام انجازات عدة بتنفيذ مشاريع وبرامج طبية وفنية ومنها تنفيذ إستراتيجية شاملة تهدف إلى تقديم خدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية متكاملة حيث ان من ابرز هذه الإنجازات برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للبعثات الصحية الذي صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين على طلب وزارة الصحة باستحداث برنامج سنوي بمسمى " برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للبعثات الصحية " والذي يتم بموجبه ابتعاث "١٠٠٠" طبيب وفني في مجالات الطب والعلوم الصحية التطبيقية والتي تشمل "التمريض . الأشعة . المختبرات الطبية . التقنية الطبية . الصيدلة والعلوم الصحية".

١٩٠٥ مراكز صحية و١٢٣ مستشفى خاصا و١٠٥٥ مستوصفا

أوضح ذلك معاليه وزير الصحة الدكتور حمد بن عبدالله المانع بمناسبة ذكرى اليوم الوطني التي تحل على بلادنا العزيزة في مرحلة تنشط وزهر فيها المشاريع الاقتصادية والخدماتية من تعليم وصحة في كل مناطق المملكة.

وقال معاليه : نصت توجيهات المقام السامي على زيادة اعتمادات بند الابتعاث والتدريب في ميزانية الوزارة للأعوام القادمة بما يغطي تكاليف هذا البرنامج مع التركيز على ابتعاث الكوادر الطبية إلى الدول المتقدمة في هذا المجال . . كما أن طلب وزارة الصحة باستحداث برنامج " خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للبعثات الصحية " جاء في إطار اهتمامها بالعنصر البشري الذي هو عماد تجويد الخدمات الصحية وفي ظل الحاجة الماسة لزيادة عدد المبتعثين من منسوبيها من الأطباء السعوديين وضرورة إعدادهم وتأهيلهم التأهيل المناسب لبلوغ الهدف وكذلك رفع مستوى تحصيلهم العلمي والعملي والحصول على أفضل الخبرات العالمية في مجالات الطب المختلفة وخاصة التخصصات النادرة التي تحتاجها بلادنا الحبيبة .

وأفاد أن عدد المبتعثين بالوزارة بلغ هذا العام وحتى ٢٩ - ٦ - ١٤٢٨هـ "٥١٠" مبتعثين في مختلف التخصصات الطبية وغير الطبية حيث تم ترشحهم من ١٩ منطقة ومحافظة صحية بالمملكة بالإضافة إلى ديوان الوزارة منهم "٤٤٤" ذكور و"٦٦" إناث وقد تم ابتعاث "١١٨" مبتعث للتخصص في أحد مجالات الطب و"٥٥" للدكتوراه و"١١١" للماجستير و"١١٦" لدرجة البكالوريوس ويتنوع هؤلاء المبتعثين على "١٥" دولة هي أمريكا . كندا . بريطانيا . ألمانيا . فرنسا . النمسا . السويد . استراليا . نيوزيلندا . ماليزيا . هولندا . مصر . البحرين . الأردن والإمارات.

ابتعاث ١٠٥٨ طبيباً للدراسة بالخارج

وأحصى عدد الأطباء الموفدين للدراسة في الداخل حتى ٣٠ - ١٢ - ١٤٢٧هـ "١٠٥٨" طبيباً وطبيبة من مختلف مناطق المملكة وأن الوزارة وضعت خططا لزيادة عدد المبتعثين من منسوبيها من الأطباء السعوديين لرفع مستوى تحصيلهم العملي والعملي والحصول على أفضل الخبرات والعالمية في مجالات الطب المختلفة وخاصة التخصصات النادرة . وألمح معاليه إلى صدور الموافقة السامية على اعتماد إعادة صرف مكافأة خدمة المرضى بواقع راتب شهرين سنوياً لمن يعمل في خدمة المرضى بشكل مباشر بكافة المرافق الصحية من مستشفيات ومستوصفات ومحاجر صحية حيث ستقوم الوزارة بأستمرار الصرف منذ هذا العام وجاري التنسيق لصرف جميع المستحقات بأثر رجعي اعتباراً من عام ١٤١٦هـ ووجه كافة الإدارات المعنية بالوزارة والمناطق الصحية بحصر جميع المستحقين لهذه المكافأة والتي شملت مستحقات ١٢ عاماً . وتطرق معاليه إلى المركز الصحية مبينا أن وزارة الصحة اكملت ترسية ١٠١٠ مركزاً صحياً نموذجياً بأكثر من ٣٫٦ مليار ريال بكافة مدن وقرى وهجر المملكة لتقديم الرعاية الصحية عبر خدمات طب الأسرة والمجتمع.

و قال : وقعت الوزارة مؤخراً عقود المرحلة الثالثة من المراكز الصحية والبالغ عددها ٤٤٠ مركزصحي بتكلفة قدرها ١٫٦ مليار ريال وذلك ضمن جهود الوزارة الحثيثة لاستكمال مشروع إنشاء وتجهيز "٢٠٠٠" مركز صحي نموذجي وفقاً لخطة شاملة وجدول زمني تم إعداده بعناية فائقة ودراسة متأنية تم خلالها مراعاة احتياجات كل منطقة ومحافظة من المراكز وخدمات الرعاية الصحية الأساسية .

المصـــــدر : البلاد

التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 18582

الصفحـات : 14 المسلسل : 66

المانع

ولفت وزير الصحة إلى أن الوزارة قد اعتمدت في مرحلة سابقة إنشاء وتجهيز "١٥٠" مركز صحي بتكلفة ٥٢٥ مليون ريال كمرحلة أولى و"٤٠" مركز صحي بأكثر من ١,٥ مليار ريال كمرحلة ثانية حيث انتهى العمل في الكثير من المراكز ويجرى حاليا العمل على تسليم أراضي المرحلة الثالثة التي تضم ٤٤٠ مركز صحي على النحو التالي..

المنطقة/المشاريع الأولى الثانية الثالثة - المجموع

الرياض ٢٤ ٥٨ ٨٢ ١٦٤

مكة المكرمة ٢٣ ٥٧ ٧٤ ١٥٤

عسير ٢١ ٤٨ ٥١ ١٢٠

الشرقية ١٦ ٤١ ٤٩ ١٠٦

المدينة المنورة ١٠ ٢٨ ٣٠ ٦٨

جازان ١١ ٤٠ ٣٦ ٨٧

القصيم ١٢ ٢٨ ٣١ ٧١

حائل ٢٧ ٢٠ ٥٥

الباحة ٧٧ ١٧ ١٩ ٤٣

نجران ٥ ٢٠ ١١ ٤١

تبوك ٥ ١٧ ١٣ ٣٥

الحدود الشمالية ٣ ١٥ ١١ ٢٩

الجوف ٥ ١١ ١١ ٢٧

المجموع ١٥٠ ٤٢٠ ٤٤٠ ١٠١٠

تطوير وتوظيف للتقنيات الحديثة

وحدث معاليه عن التطوير وتوظيف التقنيات الحديثة مشيرا إلى أنه تم توقيع عقود لانشاء وتجهيز وحوسبة مرافق الوزارة من خلال ستة عقود لإنشاء وتجهيز مستشفيين و"٤٠" مركزا صحيا بالإضافة إلى حوسبة "٣٠" مستشفى بمختلف مناطق المملكة حيث وقع معاليه عقد إنشاء مستشفى الأمل والصحة النفسية بالدمام سعة "٣٠٠" سرير مع شركة عبدالله السيد بالتضامن مع شركة لادا للتجارة بمبلغ "٦٤٤,٤٧٠,٨٣٨" ريال وعقد إنشاء مستشفى الصحة النفسية بأبها بمنطقة عسير "٢٠٠" سرير مع مؤسسة علوي تونسي بمبلغ "١١٥,١٢٣,٧٠٤/٤٠" ريالا كما وقع عقد إنشاء وتجهيز عدد "١١٦" مركزا صحيا مع مؤسسة المنصورية للتجارة والمقاولات بمبلغ "٥٣٩,٧٨٦,٣٢٣/٤٤" ريالا وعقد إنشاء وتجهيز عدد "١٢٧" مركزا صحيا مع شركة العراب للتجارة والمقاولات بمبلغ "٤٤١,٤٥٤,١١٧/٩٤" ريالا وعقد إنشاء وتجهيز عدد "١٥٢" مركزا صحيا مع شركة هيف للتجارة والمقاولات وشركة مابا فونال للانشاءات بمبلغ "٥١٨,٧٥٩,٥٥٨/٦٢" ريالا وعقد مشروع حوسبة "٣٠" مستشفى مع شركة الخليج للكمبيوتر والمعدات الإلكترونية بمبلغ "٢٤,٤٨٩,٥١٩/٥٠" ريالا.

وبين معاليه أن هذه العقود تأتي في إطار سعي الوزارة إلى تقديم أفضل الخدمات الصحية وعلى أرقى المستويات ونشرها في كافة أرجاء بلادنا الغالية وذلك تنفيذا لتوجيهات ولاة الأمر حيث تمضي الوزارة قدما في كل ما من شأنه تطوير الخدمات الصحية في كافة مرافق الوزارة وتوفير الرعاية الصحية الشاملة لكل مواطن ومقيم على ثرى الوطن.

وأبرز معالي وزير الصحة جهود الوزارة في تطبيق برامج طب الأسرة والمجتمع حيث لم تكتف الوزارة بالتطور الكمي المتمثل في إرساء البنية التحتية والتوسع في إنشاء المرافق الصحية بل تعمل حاليا على إحلال أسلوب وثقافة طب الأسرة والمجتمع وما يعرف عالميا طبيب الأسرة "Family Physician" بدلا عن الرعاية الصحية الأولية وذلك رغبة في تقديم خدمات ذات جودة عالية ترقى لتطلعات المستفيدين من خدماتها كما تعمل الوزارة على إصلاح نظام الرعاية الصحية الأولية بشكل جذري بتعزيز الخدمات المميزة فيه وإضافة خدمات جديدة تتطلبها متغيرات حياتنا المستجدة وتطوير خدمات وأنشطة المراكز الصحية حيث تبنت الوزارة تطبيق برامج طب الأسرة والمجتمع تحت شعار"طبيب أسرة لكل أسرة" مبينا أن وحدات ومراكز طب الأسرة تمثل الجزء المهم والاساسي في إستراتيجية تطوير الخدمات الصحية بالمملكة بصفة عامة وخدمات الرعاية الصحية الأساسية بصفة خاصة.

تطوير الرعاية الصحية الأولية

وأبرز معاليه سعي الوزارة المكثف في استكمال مشروع تطوير الرعاية الصحية الأولية الذي يرتكز على تقديم خدمات وقائية وعلاجية وتأهيلية متكاملة من خلال مراكز طب الأسرة والمجتمع التي سيزيد عددها عن "٢٠٠٠" مركز صحي تتوزع بشكل عادل على جميع مناطق ومدن وقرى وهجر المملكة تحت شعار"طبيب أسرة لكل أسرة".

وقال : أعدت الوزارة خطة شاملة لتطوير المراكز الصحية تضمن تقديم خدمات متكاملة تشمل توعية المواطنين وإرشادهم نحو مشاكلهم الصحية ووضع الحلول المناسبة للسيطرة والقضاء عليها والإصحاح الأساسي للبيئة وخدمات الأمومة والطفولة بالإضافة إلى التطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية خاصة أمراض الأطفال السنة ومكافحة الأمراض السارية"المعدية والمتوطنة" والسيطرة على انتشارها مع علاج الأمراض الشائعة في المجتمع وإجراء الجراحات البسيطة وتوفير الأدوية الأساسية.

وأضاف: قد اعتمدت الوزارة إستراتيجية لتطبيق هذه البرامج وفقاً لأسس علمية تتضمن عدالة التوزيع وتحسين الجودة مع التقنية الملائمة والتنسيق والتعاون بين القطاعات المختلفة داخل القطاع الصحي والجهات ذات العلاقة بالإضافة إلى مشاركة المجتمع مشيراً إلى أهمية الوصول إلى رضا المستفيدين.

وشرح معالي الدكتور حمد بن عبدالله المانع بأنه حسب معايير هيكلة المراكز الصحية المطبقة بالمملكة فإن الخدمة التي يقدمها كل مركز تعتمد على عدد السكان والموقع الجغرافي حيث يوجد طبيب لكل ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ نسمة بواقع "٤" زيارات لكل ساكن في السنة ويعتمد تطبيق نظام طب الأسرة والمجتمع على ثلاث مستويات لتغطية الخدمة تشمل وحدات طب الأسرة والمجتمع ومراكز طب الأسرة فئة " أ . ب" ومراكز طب الأسرة الإشرافية مبينا أن مركز طب الأسرة الإشرافي يعمل أيضا كمركز إداري للقطاع الصحي يرتبط به العديد من عيادات و مراكز طب الأسرة ويعمل به أطباء للعديد من التخصصات وفنيين وأخصائيين حيث تقدم هذه المراكز خدمات استشارية وعلاجية وتشخيصية للمراكز والعيادات التابعة لها كما تقدم كافة الخدمات العلاجية والوقائية المقدمة في مراكز طب الأسرة "أ . ب" بالإضافة إلى خدمات الصحة النفسية الأولية والصحة العامة ومرافقة الجودة وهي خدمات جديدة تضطلع بها ضمن خطة تطوير الرعاية الصحية وذلك في دائرة جغرافية لا يزيد قطرها عن "٣٠" كيلو متراً . وأوضح معاليه ان تلك المراكز تعمل على مدار اليوم وتوفر لديها سيارة إسعاف لنقل الحالات الطارئة كما تدخل هذه المراكز في المراكز الصحية المرجعية في نظام الضمان الصحي التعاوني

المصـــــدر :	البلاد		
التـــاريخ :	22-09-2007	العـــدد :	18582
الصفحـات :	14	المسلسل :	66

لغير السعوديين مع إمكانية الاستفادة من المستشفيات العامة التي يقل عدد أسرتها عن "٥٠" سرير كمراكز إشرافية مع دعمها بأطباء أسرة.

وقال معاليه: إن مركز طب الأسرة "أ ، ب" سيقدم خدماته الوقائية والعلاجية للمجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن "١٠٠٠" نسمة وتشمل خدمات التطعيم ورعاية مرضى الأمراض المزمنة ورعاية المسنين ورعاية الأمومة والطفولة فيما تخدم عيادات طب الأسرة المجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن "١٠٠٠" نسمة وتقدم ذات الخدمات التي يقدمها مركز طب الأسرة رغم محدودية عدد العاملين بها حيث يتوفر لديها التطعيمات والأدوية الأساسية.

وأكد معالي وزير الصحة ما أثبته الواقع ودراسات المتخصصين ونصائح منظمة الصحة العالمية وخبرة المملكة بأن الرعاية الأولية هي المحور الأساسي لتحسين صحة المجتمع والقلب النابض للرعاية الصحية وأن إعداد أطباء أسرة ومجتمع ومساعدين صحيين متخصصين وذوي كفاءة لتقديم رعاية صحية أولية متكاملة وفعالة يعتبر أمر ضروري كما أن تُجاح الأنظمة الصحية في تحقيق أهدافها يعزى إلى الاهتمام بالرعاية الصحية وإعداد الكوادر الصحية. وشدد معاليه على توجه الوزارة لتطوير الرعاية الصحية وتطبيق أسلوب طب الأسرة والمجتمع لتعزيز نظام الرعاية الصحية الأولية التي تمثل أول نقطة اتصال للمستفيد من الخدمة مع نظام الرعاية الصحية وتقدم رعاية متكاملة عالية الجودة وبتكاليف أقل تعتمد على فريق متكامل وخدمات أساسية للمجتمع كما تهدف الوزارة من التطوير إلى تعزيز القدرة على الرعاية الأساسية في مجال الوقاية من المرض وإعادة التأهيل ودعم خطط الوزارة في توجهها لتخصيص المستشفيات وتطبيق الضمان الصحي التعاوني على كافة الأجانب مع عدم وجود مقدمي خدمة من القطاع الخاص في العديد من المحافظات وحسب تقارير منظمة الصحة العالمية بزيادة عدد السكان وخاصة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة بمعدل ٢٪ والذين تزيد أعمارهم عن ٨٥ بمعدل ٥٪ والتغير في طبيعة الأمراض وزيادة عدد المصابين بالأمراض غير المعدية "بلغ معدد انتشار الإصابة بمرض السكري حوالي ١٦٪ وضغط الدم ١١,١٪ كما أن نسبة الإصابة بمرض الربو وسط الطلاب تتراوح بين ١٠ ـ ١٧٪ في بعض مناطق المملكة "ما يتطلب تجهيز المراكز طب الأسرة بالتجهيزات اللازمة وتدريب العاملين بها على التعامل مع تلك الأمراض حيث تبلغ درجة رضا المستفيدين من الخدمة حالياً ٦٦,٦٪ في المناطق الحضرية و٧٢,٨٪ في المناطق الريفية.

زيارات الأطباء الاستشاريين

وركز معالي وزير الصحة في حديثه عن تطوير الخدمات الصحية بالمملكة على موضوع برنامج زيارات الأطباء الاستشاريين مفيداً ان الوزارة وقعت عقد برنامج زيارات الأطباء الاستشاريين مع مؤسسة وطنية متخصصة سيتم بموجبه تنفيذ ١٤٢ - زيارة لأطباء استشاريين من ذوي الخبرات المتميزة في مختلف التخصصات الدقيقة إضافة إلى عدد آخر من الزيارات لأطباء متميزين من خارج المملكة للمستشفيات بجميع المناطق وخاصة المناطق الطرفية.

٤٠٧ عيادات خاصة و٤٤٧٦ صيدلية و٤٣٣٤٨ طبيباً

وقال: تشتمل هذه التخصصات على العناية المركزة والجراحات الدقيقة وأطباء الرعاية الأولية إضافة إلى بعض التخصصات الأخرى حسب احتياج المنطقة ويأتي اعتماد برنامج زيارات الأطباء الاستشاريين رغبة من الوزارة في تطوير وتحديث العمل والأداء الفني بجميع مستشفياتها وحتى استكمال برنامج المستشفيات التخصصية لتغطي كافة المناطق ويهدف هذا البرنامج إلى تطوير وتجويد العمل.

وأضاف معاليه: وتسعى وزارة الصحة من خلال ذلك لتقديم خدمات متخصصة بجميع مناطق المملكة حيث تم اعتماد مستشفيات الحزام الصحي في جميع المناطق وعددها ١٩ مستشفى ضمن منظومة تقديم الخدمات الصحية. وتعتبر هذه المستشفيات مستشفيات تخصصية ومرجعية تتوفر بها التخصصات والخبرات والتجهيزات التي تؤهلها للقيام بهذا الدور: مشيراً إلى أنه قد تم الانتهاء بالفعل من عدد من هذه المستشفيات والعمل جاري لاستكمال المستشفيات المتبقية وعددها ٨ مستشفيات.

وألمح معالي وزير الصحة إلى جهود ونشاط الوزارة المستمر في مجال الوقائي وتنظيم حملات التطعيم لحماية الأبناء وتحصينهم ومن ذلك الحملة الوطنية للقضاء على الحصبة التي تنفذها الوزارة حالياً في كل مناطق المملكة حيث تعتزم وزارة الصحة من خلالها إزالة مرض الحصبة من المملكة خلال العام القادم ٢٠٠٨م ومنع التفشيات الوبائية له بكافة المناطق والمحافظات.

وتحدث معاليه عن الحملة قائلاً: قامت الوزارة برعاية أمراء المناطق ومحافظي المحافظات بإطلاق فعاليات الحملة الوطنية للتحصين ضد مرض الحصبة التي تنفذها في الفترة من ١٢ شعبان وحتى ١١ ذو القعدة الموافق ٢٥ أغسطس إلى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٧م بكافة مدن وقرى وهجر المملكة حيث تم تأمين ٩ ملايين جرعة من لقاح الحصبة لتنفيذ الحملة الوطنية التي تستهدف ٦,٥ مليون مواطن ومقيم من عمر ٩ شهور وحتى ١٨ سنة وجُري حالياً فعاليات الحملة في كافة المدارس والمراكز الصحية التي يبلغ عددها حوالي "٣٠٠٠" مركز صحي حيث تم تجنيد كافة العاملين بها والذين يزيد عددهم عن ٢٢٢٠٠ موظف من طبيب ومرض وفني وإداري لتنفيذ الحملة الوطنية للتطعيم ضد مرض الحصبة وذلك على مرحلتين.

ونبه معاليه إلى أهمية هذه الحملة في كونها تأتي في إطار سعي الوزارة للقضاء على مرض الحصبة ومنع التفشيات الوبائية له داخل المملكة لذا تحرص الوزارة على المتابعة المستمرة لنتائج التطعيم في المرحلتين الأولى والثانية وذلك بغرض الوصول لأكبر عدد من المستهدفين.

الضمان الصحي التعاوني

وعرض معالي وزير الصحة لموضوع الضمان الصحي التعاوني مبيناً ان الوزارة ووفقاً لدراسات وخطط شاملة تنفذ على مراحل ستقوم بتطبيق برنامج الضمان الصحي التعاوني على جميع المقيمين والمواطنين حيث بدأت الوزارة تطبيق النظام على المقيمين في منشآت وزارة الصحة بتاريخ ٦-٦-٢٠٠٥م على الشركات التي يتجاوز عدد العاملين فيها "٥٠٠" موظف فأكثر وفقاً لنظام الضمان الصحي التعاوني وسيتم التدرج في التطبيق حيث يؤمل الانتهاء من هذه المرحلة خلال العام الميلادي القادم إذ بلغ عدد المسجلين في الضمان الصحي حتى الآن أكثر من مليون ونصف فرد.

المصـــــدر : البلاد
التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 18582
الصفحـات : 14 المسلسل : 66

وأظهر معاليه جانبا من ورش العمل التي نظمت لتدريب الكوادر البشرية في المستشفيات التي بدأت العمل بالبرنامج على كيفية التعامل مع معطيات وثائق التأمين الطبي وإنهاء الإجراءات الحاسبية واستقبال الحالات وتقديم الخدمات حسب التغطيات التأمينية والاستثناءات .كما قامت الوزارة بتطبيق الضمان الصحي التعاوني على الشركات التي يتجاوز عدد العاملين فيها "١٠٠" موظف.

وقال معاليه : تعتزم الوزارة تطبيقه في مرحلة لاحقة على الكفالات الفردية بحيث تكتمل منظومة الضمان الصحي على غير السعوديين على أن يبدأ تطبيق الضمان الصحي على المواطنين السعوديين بعد الفراغ من تطبيقه على المقيمين . فإن نظام الضمان الصحي التعاوني كأي نظام حديث عند بداية التطبيق يوضع تحت المجهر ويكون خاضعا للتجربة والنقاش حيث سيسهم النظام في تقديم الخدمات الصحية للشرائح التي كانت تعاني من نقص هذه الخدمات. والحمد لله فإن وزارة الصحة تنعم بتوفر الكثير من المنشآت الطبية الحديثة التي تمثل أرضية مناسبة لتطبيق الضمان الصحي التعاوني في مراحله المتقدمة بالشكل الذي يجعل المستفيد يشعر بالارتياح من جودة الخدمات الصحية.

وشرح معاليه بأن الضمان الصحي يشمل الرعاية العلاجية والوقائية للفرد والأسرة بما في ذلك الخدمة الإسعافية ورعاية الطفولة والتنوه بالمستشفيات . كما أن إعلان تطبيق الضمان الصحي التعاوني يكفل للمقيم الذي يعمل لدى القطاع الخاص حق العلاج الذي لا يجده لدى الكثير من المؤسسات الخاصة وذلك بربط تجديد الإقامة بشهادة الضمان الصحي التي يجب أن يوفرها رب العمل . ولفت النظر إلى انه سيتم تطبيقه على المواطنين بعد الانتهاء كاملا من تطبيقه على كافة المقيمين مشيرا إلى أن الوزارة ممثلة بإدارة الضمان الصحي التعاوني عقدت العديد من الندوات واللقاءات العلمية بمشاركة المختصين لمعرفة خلفيات هذا النظام وآلية تطبيقه لحفظ حقوق كافة الأطراف . وأن العديد من المستشفيات الخاصة سارت في هذا الطريق وعقدت ندوات لتوضيح الصورة الحقيقية عن الضمان الصحي التعاوني.

وعدد معالي وزير الصحة الفوائد المنشودة من تطبيق الضمان الصحي التعاوني في احتواء تكاليف الخدمات الصحية وضبط الهدر وتفليل النفقات وتشغيل القطاع الطبي الخاص والعمل على منع الازدواجية في الانتفاع من الخدمات الصحية والاستفادة من الخبرات والكفاءات والتجهيزات والخدمات المتوفرة في القطاع الصحي العام والخاص . علما بأن هناك لجنة خاصة بمخالفات نظام الضمان الصحي التعاوني للنظر في مخالفات أحكام النظام وإقرار الجزاء المناسب.

وفي ختام تصريحه استعرض معالي وزير الصحة الدكتور حمد بن عبدالله المانع نجاح آلية التشغيل الذاتي للقطاعات الصحية كالمستشفيات حيث جرى خلال الفترات الزمنية لعمر وزارة الصحة التي تربو على خمسين عاما تطبيق عدد من أساليب تشغيل المستشفيات عن طريق التوظيف المباشر بوظائف معتمدة على الباب الأول ثم التشغيل عن طريق الشركات سواء كان بأسلوب التشغيل الجزئي أو التشغيل الشامل أو التشغيل الكامل.وبدأت الوزارة مشروعا آخر أكثر تقدما في إدارة وتشغيل المستشفيات وهو التشغيل الذاتي عن طريق البرامج والمطبق في أغلب المستشفيات الحكومية غير التابعة لوزارة الصحة مثل مستشفيات الملك فيصل التخصصي والحرس الوطني والعسكري وقوى الأمن.

وأكد معاليه نجاح تجربة التشغيل الذاتي لمستشفيات الوزارة وبناء عليه فقد صدر الأمر السامي الكريم بتشغيل كافة مستشفيات وزارة الصحة المشغلة من قبل الشركات بنظام التشغيل الذاتي حيث سيتم تحويل تشغيل عدد "٢٢" مستشفى يتم تشغيلها حاليا عن طريق الشركات إلى التشغيل التقليدي"الباب الأول" في حين سيتم تشغيل"١٨" مستشفى بنظام التشغيل الذاتي عن طريق البرامج منها "١٠" مستشفيات سيتم تحويلها في ميزانية هذا العام ١٤٢٨/١٤٢٧هـ والتبقي منها "٨" مستشفيات سيتم تحويلها إلى برامج التشغيل الذاتي بعد انتهاء عقودها خلال الأعوام المالية المقبلة.

وأورد معاليه أن عدد مستشفيات وزارة الصحة التي تم تشغيلها عبر هذا البرنامج حتى عام ١٤٢٦هـ "٣١" مستشفى فيما تنسق الوزارة حاليا مع وزارة المالية لتحويل جميع المستشفيات التي تقوم الشركات بتشغيلها إلى التشغيل الذاتي خاصة أن هذا البرنامج قد حقق نتائج جيدة ومتازة ولله الحمد.

وأبرز معاليه إدراك وزارة الصحة والقطاعات الصحية الأخرى إلى مخاطر مرض السكر والآثار السلبية المترتبة عليه وقامت بإصدار المناهج وأدلة العمل التي تساعد الفريق الصحي على التشخيص والاكتشاف المبكر للحالات مع توحيد التدابير الوقائية والعلاجية وتطبيقها في الوقت المناسب بالإضافة إلى الاهتمام بجوانب التوعية والتثقيف الصحي للمريض وذويه والمجتمع ككل وكذلك تكثيف التدريب للأطباء وهيئة التمريض.

وقال معاليه " إن خطط التنمية الخمسية المتعاقبة تعكس هذا التوجه و تحث على وضع برامج وطنية لمكافحة مرض السكر كأحد الأمراض الخطيرة كالقلب والكلى والسرطان وارتفاع ضغط الدم والاكتشاف المبكر لهذه الأمراض وكذلك تحويل العيادات العامة الخارجية إلى عيادات تخصصية كما تم إنشاء إدارة للأمراض غير المعدية بديوان الوزارة لتتولى التعامل مع هذه الأمراض على أسس علمية سليمة وطبقاً لأحدث الاستراتيجيات الصحية المعتمدة عالمياً وحسب توصيات منظمة الصحة العالمية وتتناول كافة الجوانب الوقائية والتثقيفية والعلاجية والتأهيلية ويتم تقييمها حالياً بانتظام .وقد اتجهت وزارة الصحة إلى إنشاء عيادات مصغرة في المراكز الصحية لاستقبال هذه الحالات وعلاجها ومتابعتها وتقويمها وتحسين نظام الإحالة والرعاية المشتركة مع أطباء المستشفيات حيث تم وضع معايير لإنشاء مثل هذه العيادات المتخصصة وأسلوب العمل فيها والأنظمة الخاصة بها ضمن الأنشطة المتعددة للمراكز الصحية".

وأفاد معالي وزير الصحة أن الوزارة استحدثت "٢٠" مركزاً جديداً للسكري جاري تنفيذها حالياً بمختلف مناطق المملكة لتشكل إضافة لجهود المرافق الصحية المعنية بتقديم الخدمات الصحية والعلاجية لمرضى السكري بالمملكة ضمن مشروعها لتطوير وترقية مراكز السكري بالمملكة ولضمان تقديمها للخدمات العلاجية والتعميمية اللازمة , خاصة وأن السكري يعتبر من الأمراض المزمنة التي تستوجب العلاج والمتابعة المستمرة كما سيتم طرح "٣" منافسات لإنشاء مراكز كبرى تشتمل "٦" مراكز سكر كبرى بمبلغ وقدره "٥,١٨٦,٧١٥" ريال لتكاليف الإنشاء والتجهيز غير الطبي و"٦" مراكز سكر كبرى أخرى بمبلغ وقدره "٥,١٧١,٦٥٣" ريال لتكاليف الإنشاء والتجهيز غير الطبي إلى جانب مجموعة أخرى تشتمل "٨" مراكز سكر كبرى بمبلغ وقدره "٥,١٨٦,٧١٥" ريال لتكاليف الإنشاء والتجهيز غير الطبي حيث تم تعميد الشركة بذلك.